

قراءة في حدث تربوي: تنصيب اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة البرامج والمناهج جسامة المهام والرهانات والانتظارات

عبد الله الخياري

أستاذ سوسولوجية التربية بكلية علوم التربية، الرباط، المغرب

استجابة لتوجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 الرامية لإرساء مراجعة منتظمة للمناهج والبرامج والتكوينات، بهدف تجديدها وملاءمتها المستمرة وفق التحولات المعرفية والتربوية والتكنولوجية وطنيا ودوليا؛ واستنادا الى مواد القانون-الإطار رقم 17-51، خاصة المادتين 28 و29 اللتين تنصان على إحداث لجنة دائمة تعنى بتجديد وملاءمة المناهج والبرامج؛ واستنادا الى مقتضيات المرسوم رقم 2.20.473 الصادر في 8 سبتمبر 2021 الخاص بتحديد وتأليف هذه اللجنة الدائمة، ومجموعات العمل التي ستحدث الى جانبها؛ تم بتاريخ 2024/02/27 تنصيب اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج من طرف السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. وستتولى هذه اللجنة الدائمة القيام بمهام تجديد المناهج والبرامج وملاءمتها وإعداد دلائل مرجعية للبرامج والتكوينات، مع العمل على تحيينها وملاءمتها المستمرة مع التحولات التربوية الحديثة، ومع توجهات المشروع المجتمعي المتوافق عليه، وأيضا مع حاجات المتعلمين.

ويأتي الإرساء المؤسسي لهذه اللجنة كمحطة فارقة في مسار مأسسة إصلاح المناهج والبرامج والتكوينات، وذلك باعتبار أن مخرجاتها ستنبؤ مركز الصدارة بالنسبة للإصلاح الشامل لمختلف مكونات المنظومة التربوية. فإرساء المقاربة المنهجية النسقية في المنظومة التربوية المغربية هو مدخل رئيس لفعلية جودة التعليمات، التي تشكل أحد نواظم مثلث إصلاح المنظومة، الى جانب الإنصاف والارتقاء الفردي والمجتمعي¹. فرغم ارتباط اللجنة بنموذج تنظيمي حدده المرسوم المنشئ لها، فإن لها، في الحقيقة، عمقا مجتمعا واستراتيجيا يرتبط بضرورة انطلاق أشغالها من تحديد الخبرات الوطنية والتوجهات الكبرى التي يبنى عليها النموذج البيداغوجي المغربي، وتعمل المدرسة من خلال وظائفها المتنوعة على تحقيقها. فعمل اللجنة لا تحده الأبعاد التقنية المرتبطة بتصميم هندسة متماسكة للبرامج والمضامين والتخصصات والجدوع المشتركة والمجزوءات... الخ، بل يتطلب الأمر منها الاشتغال على النموذج البيداغوجي برومته، بما يخدم ليس فقط جودة التعليمات خلال فترة التمدرس، بل يمتد الأمر ليشمل عمق التنشئة

1 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2021)، رأي المجلس بشأن مشروع مرسوم بتحديد تأليف اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج ومجموعات العمل المحدثة لديها وكيفية سيرها، رأي رقم 8/2021، ص. 4.

الاجتماعية الشاملة لمخرجات المنظومة التربوية، أي إن عمل اللجنة يتطلب، في نهاية المطاف، الاشتغال على تكوين ملامح مواطن المستقبل، الذي له كفاءات تخصصية وعرضانية تؤهله للتفاعل مع مجتمع واقتصاد المعرفة؛ مع التشبع بالقيم الوطنية والإنسانية؛ والمساهمة في الارتقاء الذاتي والاجتماعي وفي التنمية المجتمعية المستدامة. ومن جملة المهام المؤكولة لهذه اللجنة، حسب ما ورد في القانون-الإطار رقم 51.17، يمكن أن نشير إلى أهمها كما يلي:

- إعداد الأطر المرجعية للمنهاج والدلائل المرجعية للبرامج والتكوينات، والسهر على ملاءمتها للمستجدات البيداغوجية، والقيام بالرصد التربوي (المادة 28 من القانون-الإطار)؛
 - الإشراف على تنظيم وإعداد وتحديد وتقييم الكتب المدرسية والموارد الديداكتيكية، وملاءمتها بكيفية مستمرة، مع مراعاة معايير التخفيف والتبسيط والمرونة والتكيف والرفع من جودة المنتج المنهجي؛
 - القيام بمراجعة الكتب المدرسية وباقي المعينات التربوية اعتمادا على منظومة للتقييم والاعتماد والمصادقة، تضعها اللجنة وتقدم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل إبداء الرأي؛
 - ملاءمة وتنويع المقاربات البيداغوجية الخاصة بإنجاز عمليات التعليم والتعلم والتكوين، بما يضمن توسيع الاستقلالية البيداغوجية للفاعل التربوي؛
 - اعتماد مقارنة تكامل المعارف وتداخل التخصصات، بما يكفل تناسق التعلّمات والتكوينات وتكاملها؛
 - إدماج الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية في صلب المناهج الدراسية وبرامج التعليم والتكوين؛
 - استثمار نتائج البحث العلمي في تحسين وتطوير المناهج والبرامج والتكوينات.
- كما يمكن للجنة الدائمة، إما بمبادرة منها أو بطلب من أحد القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، إصدار تقاريرها وآرائها بصدد القضايا التي تدخل ضمن اختصاصها.

السياق التاريخي

وقبل التطرق للرهانات المحيطة بأشغال اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة البرامج والمناهج، سنشير باقتضاب لمسار التجربة المغربية في مجال المقاربة المنهجية، والسياق التاريخي الذي وُلدت فيه، والذي تميز بالمصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، إثر حدوث توافق سياسي وطني، لأول مرة، حول المسألة التعليمية، والإجماع الوطني حول اعتبار التربية والتكوين في صدارة القضايا ذات الأولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة.

1 - محطة بداية التفكير في المقاربة المنهجية

انطلاقاً من كون ورش إصلاح البرامج والمناهج هو بلورة لاستراتيجية تربوية تؤثر في كل مكونات المنظومة التربوية وفي سيرورة الفعل التربوي، فقد كان ورش البرامج الدراسية من بين أهم الأوراش التي انضمت عليها جهود تفعيل رؤية وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين في المرحلة الأولى؛ وهكذا انطلقت في 6 فبراير 2001 عدة مشاريع للإصلاح ولأجرأة الميثاق الوطني وتفعيله، كان من بينها المشروع الذي يهتم مراجعة وإصلاح البرامج والمناهج. فخلال هذه المحطة الأولى تم إنجاز وثيقة مرجعية مهمة سُميت بالكتاب الأبيض؛ ركزت على تفعيل رؤية الميثاق الوطني في مجال التوجهات الكبرى، وإرساء هندسة جديدة للبرامج والمناهج. وفي هذا السياق أسست لجان سنة 2001 هما: لجنة الاختيارات والتوجهات التربوية؛ اللجنة البيسلكية متعددة التخصصات.

أسفر عمل اللجنة الأولى عن إنتاج «الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية»، الخاصة بتحديد المرجعيات والنواظم الثقافية والاجتماعية والاختيارات التربوية المؤطرة لبناء وهندسة البرامج والمناهج التربوية؛ بينما تفرغت اللجنة البيسلكية لمعالجة قضايا تقنية كهيكلية أسلاك التعليم وإحداث الجذوع المشتركة، ومواصفات الخريجين، وتحديد مضامين البرامج والتكوينات وملاءمتها، وتتبع سيرورة إنتاج الكتب المدرسية والوسائط الديدانكتيكية، وإعداد دفاتر التحملات.

وهكذا تمحورت رؤية مراجعة البرامج والمناهج في هذه المرحلة في ثلاثة مداخل أساسية هي: مدخل تطوير المعارف والمهارات والكفايات؛ ومدخل التربية على القيم؛ ومدخل التربية على الاختيار. وفي هذا السياق شكل الكتاب الأبيض (يونيو 2002) كوثيقة مُعدة، لأول مرة في مجال البرامج والمناهج، وساهم فيها الخبراء والفاعلون التربويون والمفتشون والممارسون، الإطار المؤسس لإصلاح البرامج الدراسية في المغرب. وتركز الاشتغال، في الفترة الممتدة من صدورهما إلى غاية 2007، على بلورة توجهات الميثاق في محاولة عصرنة المضامين الدراسية وتفعيل هندسة ملائمة لبنيات المنظومة التربوية. أما ما بعد هذه الفترة فقد تميز بتوقف هذا الورش لفائدة أولويات أخرى مرتبطة بأجرأة جوانب من الإصلاح، وفق منظور الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

2 - تأسيس اللجنة الدائمة للبرامج (2004)

وارتباطاً دائماً بتفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين وإرساء هياكل إصلاح المنظومة التربوية، وتنفيذاً للمادة 107 من الميثاق، أُحدثت في 6 فبراير 2004 «اللجنة الدائمة للبرامج» كهيئة استشارية تعمل على تجديد البرامج والمناهج التعليمية والتكوينية وملاءمتها للتحولات التربوية، وتتبع سيرورة إنتاج الكتب المدرسية والوسائط الديدانكتيكية وإعداد دفاتر التحملات. وقد كانت الانتظارات والتوقعات طموحة جداً بصدد عمل اللجنة؛ وهو ما عبر عنه وزير التربية الوطنية والشباب آنذاك الأستاذ حبيب المالكي في الكلمة التي ألقاها بمناسبة تنصيب هذه اللجنة، حينما قال « إن هدفنا ليس إنشاء لجنة دائمة للمناهج من أجل المصادقة البسيطة على ما نخطط

له ونسعى إلى تحقيقه؛ بل هو بالأحرى إرساء جهد علمي وفكري مستقل، مطبوع بالجرأة والنقد والأخلاق التي نطمح إليها»².

أما الأهداف الفعلية المتوخاة من تنصيب اللجنة الدائمة للمناهج لسنة 2004 فتمت صياغتها على الشكل التالي:

- اعتبار اللجنة جسراً يُمكِّن الوزارة الوصية، بالإضافة للهيئات الأخرى، من تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني والمساهمة في تحسين عمل الأطر التربوية، وذلك بمدّها بمهندسة جديدة للمقررات والبرامج؛
- مساهمة اللجنة الدائمة في تحسين جودة الكتب المدرسية ومضمون دفاتر التحملات الخاصة بها؛
- ضمان توفر مخرجات التعليم المدرسي والجامعي والمهني، مهما كان المسار الدراسي الخاص بكل قطاع، على قدر من القاسم المشترك المعرفي والمهاري والقيمي، يتيح تملك مبادئ ومفاهيم موحدة ومتناغمة، تُمكن من ترسيخ قيم المواطنة والعيش المشترك.

أما حصيلة اللجنة الى غاية سنة 2007، أي بعد اشتغالها لمدة ثلاث سنوات، على مستوى المضامين والبرامج:

- تحديد مواصفات المتخرج من الأسلاك التعليمية؛
- المصادقة على حصص المواد الدراسية في سلك البكالوريا بجميع شعبها والبت في الجذوع المشتركة؛
- تتبع سيرورة تصور وإنتاج واعتماد وتقييم الكتب المدرسية؛
- مراجعة وتدقيق مضامين مختلف المواد الدراسية وملاءمتها مع المستجدات التربوية وتدعيم تدريس العلوم، وإدخال مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان ومدونة الأسرة وتدریس الأمازيغية؛
- رصد مختلف التوجهات الحدائية للمغرب ودمجها في البرامج³.
- المصادقة على الصيغة النهائية للبرامج بمختلف المواد الدراسية للسنة الثانية من سلك البكالوريا، حيث تم الانتقال من 21 شعبة الى 9 شعب في السنة الأولى مع السعي الى توحيد المسالك المتقاربة (14 مسلكاً).
- كما تم اعتماد مبدأ الاختيارات (les options) في السنة الثانية من سلك البكالوريا، تفادياً لكثرة الشعب، والسعي نحو التخصص التدريجي في أفق تأهيل التلميذ لمتابعة التعليم الجامعي.

2 انظر النص الكامل لكلمة وزير التربية الوطنية والشباب في تلك الفترة ذ. حبيب المالكي المنشورة ضمن مواد هذا العدد.

3 اللجنة الدائمة للبرامج (2007)، تقرير حول خلاصات تركييبية لأشغال اللجنة الدائمة للبرامج خلال الفترة من 2004 الى 2007، ص. 11.

- أما في ما يخص دفاتر التحملات المعتمدة في إنتاج الكتب المدرسية فقد كان الاهتمام بالكفايات الذهنية العليا، وأساليب التفكير والتعبير واستعمال اللغات ولغات التدريس، والتواصل والاهتمام بالمسالك ذات التكوينات المهنية⁴.
 - تمكين التلاميذ من الحصول على قدر كاف من القاسم المشترك المعرفي والمهاري والقيمي بعد التخرج من سلك البكالوريا، وذلك حرصا على التناغم والتكامل بين تلامذة مختلف الأسلاك؛
 - المصادقة على دفاتر التحملات المعتمدة في تأليف وإنتاج الكتب المدرسية في ضوء الصيغ النهائية للبرامج.
- ولم تسلم هذه المحطة الأولى من صعوبات واختلالات رافقتها نوع من الارتباك والارتجال، وتجلت هذه الاختلالات في مستويين:

- في مرحلة أولى نسجل حاجة الاختيارات والتوجهات الكبرى لمشروع مجتمعي شمولي ومتكامل يدعمها ويجعلها أكثر وضوحا وتناغما، وقد نتج عن غياب هذا المشروع المجتمعي غياب الحسم الجريء في بعض القضايا الأساسية، مما فتح الباب أمام اللجوء الى استراتيجيات توافقية، سواء أثناء إعداد الميثاق الوطني أو خلال مراحل تفعيله، خصوصا حينما يتعلق الأمر بقضايا شائكة تتعلق بالحسم في إشكالية الثابت والمتغير في القيم والهوية وفي الثقافة؛

- أما في المرحلة الثانية فقد تم تسجيل عدم ملاءمة بعض المفاهيم والمضامين والعناوين الموظفة في تحديد البرامج مع ما جاء في «الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية» ذاتها. كما أن هناك صعوبات في إدراك والتعامل مع ثنائية الثابت والمتغير في القيم وفي الثقافة المدرسية؛ وبالتالي حدوث نوع من التنافر وفقدان التناغم بين المرجعيات والاختيارات، وبين بعض عناوين البرامج الدراسية ومضامينها. وقد انعكس ذلك أيضا على مستوى الكتب المدرسية بعد تفعيل مبدإ تعدد الكتب المدرسية وتجربة اعتمادها انطلاقا من آلية التنافس، بحيث صرنا أمام مفارقة تتمثل في وجود هوة بين رؤية المرجعيات والاختيارات الكبرى، وبين فهم وتأويل بعض مؤلفي الكتب المدرسية لها، خصوصا مع التضخم العددي للكتب المدرسية، وظهور رهانات أخرى لدي بعض مؤلفيها. وهكذا كان محاض ولادة المنهاج المغربي متعسرا، ولم يسلم من المضاعفات التي رافقت هذا المحاض، وهو ما انعكس سلبا على باقي المحطات.

وارتباطا بكل ما سبق يمكن أن نستخلص أنه، رغم أهمية بعض ما أنجز خلال هذه المحطة، ونخص بالذكر منها «الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية»، وملاءمة هندسة التنظيم التربوي لمتغيرات تلك الفترة، فقد كانت هذه المحطة تعاني من ضعف الرؤية النسقية والشمولية في إعداد المنهاج والبرامج؛ ومن غياب التناغم والتكامل

4 المرجع نفسه ص. 16 .

بين مختلف المواد الدراسية والتخصصات في الميادين المعرفية المختلفة. وبالتالي لم يتمكّن الفاعلون التربويون في هذه المرحلة، رغم أهمية ما أنجزوه، مفهوم المنهاج بالمعنى النسقي، وظلوا حبيسي مقارنة البرامج والمقررات. فغير خاف أن المفهوم النسقي الشامل للمنهاج لم يُوظّف، خلال محطة تفعيل الميثاق الوطني وإنتاج الكتاب الأبيض، بمعياره المتعارف عليها في المجال الأنجلوسكسوني، لأن المقاربة المتداولة آنذاك كانت تعتمد أساسا على مرجعية البرامج. كما حصل أحيانا لدى بعض الفاعلين التربويين لبس وتداخل بين مفهومي البرامج والمناهج، نتج عنه حضور كلمة «المنهاج» في خطاباتهم التربوية وفي عناوين بعض المشاريع المقدمة؛ رغم أن النموذج المرجعي للتحليل لديهم كان هو مقارنة البرامج والمقررات الدراسية. وحتى اللجنة التي أنشئت سنة 2004 لهذا الغرض سُميت بـ «اللجنة الدائمة للبرامج»⁵. وبالتالي فإن ميلاد المقاربات المنهاجية في المغرب لم يتبلور بوضوح خلال محطة أجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، رغم الدينامية التي عرفتها الحقبة من 2001 إلى 2007، وما أنتج خلالها من وثائق تضمنت تحديد الاختيارات التربوية وهيكله للتنظيم التربوي.

3 - محطة بداية تفعيل المقاربة المنهاجية

وبعبارة عن التناول التجريبي المتداول في المقاربة التقليدية للبرامج، أصبح يشكل المنظور النسقي للمنهاج، خصوصا كما يُتداول في السياق الأنجلوسكسوني، النموذج المنشود بالنسبة للعديد من الأنظمة التربوية بما فيها حتى تلك المتقدمة. فالمنهاج كمنظومة نسقية أصبح يشكل العمود الفقري للمنظومات التربوية. لأن أغلب مكونات المنظومة تبنى، في الحقيقة، على المنهاج بمفهومه الشامل، ومن جعلتها على سبيل المثال: البرامج والتكوينات والمقاربات البيداغوجية والموارد التعليمية والوسائط الديدانكتيكية والزمن المدرسي وأساليب تكوين المدرسين والتوجيه والتقييم وأنظمة الإسهاد... الخ. لذلك نجد أن المنهاج هو نَحْج نسقي وتحليلي لاتخاذ القرارات التعليمية، لأنه يطبق على نظام معقد، كالتعليم، لفهم سلوك النظام ككل، في إطار التنسيق والتناغم مع كل المكونات. وتأسيسا على ذلك فإنه يُفترض في المنهاج أنه يغطي جزءاً هاماً من إصلاح المنظومة التربوية، فهو يشكل المحطة الحاسمة في الإصلاح، لأن الإصلاح النسقي للمنهاج هو في الحقيقة بداية إصلاح باقي المكونات التربوية نظرا للترابط العضوي بينها.

وارتباطا بأهمية النموذج النسقي للمنهاج شكل صدور الرؤية الاستراتيجية في المغرب تحولا مهما في هذا المجال بالنسبة للمنظومة التربوية، حيث أضاف مفهوما جديدا قريبا من المفهوم الأنجلوسكسوني للمنهاج هو مفهوم «النموذج البيداغوجي»⁶ بمكوناته المتعددة والمتداخلة، مع التركيز على أهمية المقاربة النسقية (أي إرساء رؤية تقييم خيوطا ناظمة بين مختلف المكونات كالغايات والخيارات المجتمعية الكبرى، والأطر المرجعية لوظائف المدرسة والمدرسين، والمنهاج والبرامج والتكوينات، والمقاربات البيداغوجية، والوسائط الديدانكتيكية، وأغلقة الزمن المدرسي،

5. يشار إلى أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي كان أول من دعا إلى تأسيس هذه اللجنة، قد سماها بـ «لجنة دائمة للتجديد والملاءمة المستمرين للبرامج والمناهج»، الدعامة السابعة، المادة 107، ص. 48، لكن عند التأسيس حُذفت كلمة المنهاج من التسمية.

6. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، ص. 34

وأنماط التوجيه والتقييم وأنظمة الإسهاد الخ). وهكذا أصبح المنهاج يعد بمثابة حجر الزاوية في المنظومة، ويشكل أحد المكونات الرئيسية التي تتفاعل مع باقي المكونات الأخرى في المنظومة مشكلة ما يصطلح عليه بالنموذج البيداغوجي؛ كما صار إصلاح المناهج بمثابة العمود الفقري لعملية إصلاح المنظومة التربوية برمتها.

تأسيسا على ذلك يمكن القول إن التأسيس الحقيقي للمنهاج المغربي ابتداء مع صدور الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي طرحت مفهوم «النموذج البيداغوجي» هذا كجهاز مفاهيمي يستوعب دينامية التفاعل والتكامل بين بنيات ومكونات المنظومة التربوية في كل مستوياتها. وفي هذا السياق دعت الرؤية الاستراتيجية لتفعيل اللجنة الدائمة للتجديد والملاءمة المستمرين للمناهج والبرامج؛ كما طالبت بتمتعها بالاستقلالية المعنوية⁷، وذلك تبعا لما نص عليه الميثاق في المادة 107، مع تنظيمها وفق نص قانوني. وارتباطا بذلك أشار القانون-الإطار 51.17 إلى أن هذه اللجنة الدائمة ستتولى وضع الإطار المرجعي للمنهاج ودلائل مرجعية للبرامج والتكوينات (وهو ما كان ينقص التجارب السابقة)، والوقوف على تحيينها وملاءمتها مع التطورات البيداغوجية الحديثة، وذلك بكيفية مستمرة، والسهر على تنفيذ مضامين الهندسة اللغوية، وتطوير موارد ووسائط العملية التعليمية، وإصلاح نظام التقييم ونظام التوجيه المدرسي والإرشاد الجامعي وغير ذلك (المادة 28). كما يتم تقديم الأطر والدلائل المرجعية، بعد إعدادها، إلى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل إبداء الرأي؛ وأيضا على اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين من أجل المصادقة، وذلك في أجل أقصاه ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تنصيب اللجنة الدائمة.

وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل مقتضيات الرؤية الاستراتيجية والقانون-الإطار الخاصة بهذا المجال قد شهد تأخيرا دام تقريبا حوالي أربع سنوات، قبل أن تعطى الانطلاقة من جديد للمسار المنهجي مع تنصيب اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج بتاريخ 27 فبراير 2024. وخلال مرحلة التأخير هذه، وفي غياب اللجنة الدائمة، أنجزت، مع ذلك، الوزارة الوصية بعض المشاريع الهامة التي تدخل في إطار تطوير المنهاج، منها على سبيل المثال: الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي (2009)؛ المنهاج المنقح للتعليم الابتدائي (2021)؛ والإطار المرجعي للتربية الداجمة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (2019)؛ والدليل البيداغوجي للتعليم الأولي (2020) وغيرها من الإصدارات والوثائق المنهجية التي أشرفت عليها مديرية المناهج.

4 - مأسسة اللجنة الدائمة (صيغة 2024) وجسامة الرهانات والانتظارات

تأسيسا على ما سبق تأكيده من أن تفعيل المقاربة المنهجية سيشكل تحولا نوعيا في مسار تعميق إصلاح المنظومة التربوية المغربية؛ وانطلاقا من كون زمن الإصلاح المحدد في أفق 2030 قد تجاوز الآن (2024) منتصف المرحلة التي انطلقت منذ 2015، دون أن تتحقق الأهداف المرحلية المتوقعة للإصلاح، خصوصا في مجال الجودة والارتقاء الفردي والاجتماعي، فإن الرهانات والانتظارات من تنصيب اللجنة الدائمة تعتبر كبيرة، خصوصا مع تفعيل الرؤية

7 الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، المادة 72، ص. 37

النسقية، لأول مرة، عند مقارنة مسألة المنهاج في المغرب. وارتباطا بذلك يُتوقع أن تساهم مخرجات أشغال اللجنة في تدارك النقص الحاصل وتسريع وتيرة الإصلاح التي تعتبر حاليا بطيئة، بالمقارنة مع ما رسمته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في أفق 2030.⁸ ومساهمة في التفكير في استراتيجية عمل اللجنة الدائمة تقدم بعض العناصر المتعلقة بالرهانات والانتظارات من تنسيبها تحقيقا لفعالية تجديد وملاءمة المناهج ولنجاحة الإصلاحات التربوية بالمغرب:

- مراجعة وتحيين وإعادة صياغة «الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية» التي صدرت ضمن الكتاب الأبيض سنة 2002، اعتمادا على المرجعيات الوطنية في الموضوع ومستجدات الواقع التربوي وطنيا ودوليا، مع التركيز على أهمية بلورة فلسفة مغربية للتربية باعتبارها تشكل الإطار التوجيهي المحرك للنموذج البيداغوجي بأكمله. مع الحرص على بلورة مشروع تربوي متكامل يُستمد من المشروع المجتمعي ويطمح لتنمية قيم المعرفة في المجتمع ولتطوير الكفايات العليا، ويؤهل الناشئة للولوج إلى مجتمع واقتصاد المعرفة والانخراط الفاعل في التحول الرقمي.

- الاشتغال وفق مقارنة الحسم في القرارات الصعبة والقضايا الشائكة، وذلك لتجنب تضمين المناهج قيماً تحمل ثنائيات متعارضة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع إشكالية ثنائية الثابت والمتغير في الثقافة والقيم والهوية وغيرها من القضايا الشائكة كالمهندسة اللغوية مثلا. وارتباطا بذلك ينبغي التذكير بأن القاعدة البيداغوجية تقول بأنه كلما كانت المضامين التعليمية والقيم التربوية متناغمة ومنسجمة وغير متضاربة، كلما سهل استيعابها وتملكها من طرف المتعلمين، وكلما ساهمت أيضا في تكوين هوية متوازنة وفي ترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية والعيش المشترك بسلاسة لديهم.

- لا تكتفي المقاربة المنهاجية بتحديد الغايات والتوجهات الكبرى في مجال المنهاج والبرامج، بل تسعى أيضا إلى ضمان تناغم الاستراتيجيات التربوية والتدبيرية مع تلك الغايات والتوجهات الموجودة في وثيقة المنهاج المركزية. وبذلك يشكل المنهاج أداة لتفعيل السياسات العمومية في مجال التربية، وبالتالي يفترض ذلك وجود انسجام بين ما هو غائي (المشروع التربوي في علاقته بالمشروع المجتمعي) وما هو سياسي (استراتيجيات تنزيل المشروع التربوي) وما هو تقني (الأهداف التربوية والمضامين والكفايات التعليمية وطرق اكتسابها) في إنفاذ المنهاج.

- صياغة الأطر المرجعية للمنهاج الدراسي اعتمادا على غايات المشروع التربوي المستمد من المشروع المجتمعي، والمبادئ والقيم الموجهة لفلسفة التربية بالمغرب، وتحديد الخيط الناظم والمشارك بين كل الأسلاك التعليمية والمعايير التي تحدد أهداف المنهاج الدراسي ومضامينه بالنسبة لكل المواد والمستويات الدراسية، والمواصفات المنتظرة من المتعلمين عند نهاية كل سلك تعليمي، وتحديد قاعدة الكفايات

8 الأهمية الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2019)، إطار الأداء لتتبع الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030، المستوى الوطني 2018/2015، ص.5.

(socles de compétences) باعتبارها النواة الصلبة للأنشطة التربوية المولدة للكفايات المعرفية والمهارية والقيمية، وتحديد معايير التدريس وتوحيد معايير وأساليب التقييم وتحسين الأداء التعليمي.

- يقتضي المنهاج المندمج المنشود تجاوز التركيز على تناول ترابعية المعارف والمضامين وتوزيعها على المستويات والأسلاك التعليمية إلى التأسيس لمنظور نسقي يقوم على إعادة تشكيل الحقول المعرفية ذاتها ضمن رؤية نسقية و ابستمولوجية وتربوية تعتمد تداخل المعارف ووحدها وتكاملها، وذلك من خلال الحرص على ضمان الانسجام العمودي والأفقي بين جميع مكونات المنهاج الدراسي والتشاور والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالتخطيط والتنفيذ والتقييم، مع مراجعة الخبراء والفاعلين التربويين وفعاليات المجتمع المدني المعني بالتربية والتعليم، وذلك حرصا على عدم ضياع الحيط الرابط الذي يضمن حضور القيم المشتركة لدى الخريجين، رغم اختلاف أسلاكهم التعليمية وتخصصاتهم المعرفية والأكاديمية.

- الحرص على أن تشكل البرامج المحلية والجهوية جزءاً من المنهاج الدراسي الوطني، بحيث يُترك حيز، لا يتعدى حسب الميثاق 15 في المائة، للخصوصيات المحلية والجهوية، مع إمكانية الرفع من حجمه؛ وينبغي أن تعمل الأكاديمية الجهوية والمؤسسة التعليمية على تحديد برامج تتكامل مع مشروع المؤسسة كما تخدم أهداف المنهاج.

- انطلاقا من مسلمة أن جودة التعلّمات ترتبط إلى حد كبير بجودة المنهاج وبحسن تدبير عملياته ومخرجاته، ينبغي العمل على إبراز أهمية تنوع المقاربات البيداغوجية وملاءمتها لطبيعة الوضعيات التربوية والتكوينية والسياقات المدرسية والخصوصية المتعلمين؛ وذلك خدمة للاستقلالية البيداغوجية للأستاذ الواردة في الرؤية الاستراتيجية، وتفعيلا أيضا لأنشطة التدريس المبنية على مشروع المؤسسة المندمج.

- استثمار معطيات البحث العلمي في مجال علوم التربية وغيرها، قصد تطوير وتجويد المناهج والبرامج والتكوينات وملاءمتها للتحولات التكنولوجية والرقمية، وإقرار آليات للتقييم والمراجعة المنتظمة والدائمة للمنهاج الدراسي.

- يثير الإطار المؤسسي وتركيبية اللجنة الحالية الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج وملاءمة البرامج والتكوينات، بعد تنصيبها، ثلاث نقط أساسية هي:

• مسألة «الاستقلالية المعنوية» للجنة وما مدى إمكانية استفادتها من الحرية الأكاديمية طيلة سيرورة إنجازها لأعمالها، كما جاء ذلك في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وفي الرؤية الاستراتيجية أيضا. غير أن القانون- الإطار لم يذهب في سياق «الاستقلالية المعنوية»، كما ورد في المرجعتين المشار إليهما آنفا، بل نص

على إحداه هذه اللجنة لدى السلطات الحكومية، وهو ما حتم هذه «العلاقة الوظيفية» بين اللجنة والسلطات التربوية⁹ فكيف ستمكن اللجنة الدائمة من تحقيق التوازن بين وضعها المؤسساتي والوظيفي، وبين جسامه مهامها ووظائفها بما يفرضه من ضرورة توفير الحرية الأكاديمية والاستقلالية المعنوية؟

• انطلاقاً من العلاقة الوظيفية التي تربط وزارة التربية الوطنية باللجنة الدائمة نتساءل عن مدى قدرة هذه اللجنة على تملك وتفعيل الرؤية النسقية الشاملة للمنظومة التربوية، التي تتجاوز، في الحقيقة، رؤية التعليم المدرسي إلى رؤية أشمل تدمج التعليم العالي والمهني والعتيق والثقافة. فكما جاء في توجيهات الرؤية الاستراتيجية ينبغي استحضار مفهوم المنهاج المندمج، وهو منهاج يتيح الخيط الناظم عمودياً (يشمل كل أسلاك التعليم من الأولي إلى العالي)؛ وأفقياً (كل المضامين والمواد والتخصصات في التعليم العتيق، والأولي، والمدرسي، والعالي، والمهني، وفي التربية غير النظامية، وفي البرامج الثقافية والإعلامية). فالممارسات الفضلى في هذا المجال تقتضي تشكيل لجنة مستقلة، وذات صفة تقريرية تتجاوز النظرة القطاعية الضيقة إلى رؤية نسقية شاملة ومندمجة.

• يثير تركيب اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج مسألة مدى حضور الصفة الخبراتية في تشكيلتها، وخصوصاً مدى مشاركة مفكرين وفلاسفة ومختصين في علوم التربية. فلا أحد يجادل في أهمية تمثيلية هذه الفئات بالنسبة للحرص على تأمين السند العلمي والتربوي للتوصيات والاستشارات التي ستقدم للسلطات الحكومية في مجال البرامج والمناهج¹⁰.

- واعتباراً لكون اللجنة الدائمة ستنبثق عنها مجموعات عمل موضوعاتية (خمس مجموعات عمل متخصصة حسب الأسلاك التعليمية)، فإن الرهان الذي يطرح أمامها سيكون، بدون شك، هو إيجاد منهجية للعمل تتيح ضمان التنسيق والتكامل والنسقية بين أعمالها، وذلك انسجاماً مع المنظور النسقي للمنهاج؛ وأيضاً لتفادي الانغلاق في خصوصيات الأسلاك التعليمية أو ما يشبه التعامل معها وكأنها جزر معزولة،

- ونظراً لأهمية أدوار الفاعل التربوي في تفعيل المنهاج الدراسي ينبغي أن نستخدم الدلائل المرجعية لتكوين المدرسين رؤية تتيح تغيير ملامح الأستاذ الحالي، الذي يحتمي بمادة تخصصه ويغلق أبواب فصله بإحكام حتى لا يتقاسم تجربته مع الآخرين. وذلك في اتجاه تبني مقاربة منهجية في تكوين الأطر التربوية تسعى لتغيير المقاربات البيداغوجية والتكوينية الحالية، التي تُكوّن أستاذ مادة، إلى مقاربات منهجية تعمل على تكوين أستاذ يعمل وفق منظور تكامل المعارف ويشغل في فريق عمل، يؤمن

9 رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشأن مشروع مرسوم تأليف اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج رقم 8/2021، مرجع ذكر سابقاً، ص. 7)

10 المرجع السابق، ص. 9.

بتداخل وتكامل التخصصات (l'interdisciplinarité). كما يقتضي ذلك أيضا مراجعة الهندسة الحالية للمواد الدراسية والمجزوات والجذوع المشتركة والتخصصات.

- وضع مخطط مديري لتنفيذ المنهاج وتجريبه وإصلاحه وإرساء آليات للمراجعة الدورية وللتقييم المنتظم للمنهاج وللبرامج الدراسية والتكوينية؛ ومعايير تقييم ضبط المخرجات من خلال تحديد ملمح التخرج بالنسبة لكل مستوى وسلك تعليمي أو مهني أو أكاديمي؛ مع تحديد معايير المنهاج وملاءمته مع المستجدات التربوية وطنيا ودوليا، ومع آثار التحول الرقمي.

- إعادة هيكلة أسلاك وشعب والمواد التعليمية في التعليم المدرسي في ضوء تقييم الهندسة التي اقترحتها اللجنة البيسلكية سنة 2001، وتم تطويرها من طرف اللجنة الدائمة للبرامج (2007/2004)، كما تم تعديلها وإصلاحها خلال أزيد من العشرين سنة الماضية من طرف الوزارة الوصية على التعليم المدرسي.

- فحص ومراجعة الكتب المدرسية والمعينات الديدانكتيكية وملاءمتها، وتقييم تجربة التعدد في الكتب المدرسية ومعايير صياغة دفاتر التحملات والاعتماد والمنافسة، واستحضار كافة السيناريوهات بما فيها سيناريو العودة للكتاب الواحد بعد تقييم الاختلالات الناتجة عن فتح باب المنافسة في مجال بناء الهوية المغربية، خصوصا مع ملاحظة ضعف تملك بعض المؤلفين لغايات وأهداف المنهاج؛ والتفكير في الشروع في إنتاج الكتاب المدرسي التفاعلي والرقمي.

وعلى سبيل الختم يمكن القول إن تصيب اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج يمثل خطوة فارقة في مسار الإصلاحات الجارية للنهوض بالمنظومة التربوية، لأن المنهاج يمثل العمود الفقري لتحقيق أهداف الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي. كما أن تفعيل أشغال اللجنة يشكل لحظة حاسمة لمأسسة المقاربة المنهجية وترسيخ الرؤية النسقية في المنظومة التربوية والتكوينية المغربية، بعد أن سادت مقاربة البرامج والمقررات التي تقيم الأسوار والحواجز بين المعارف والأسلاك التعليمية والتخصصات خلال عقود قبل صدور الجهاز المفاهيمي الجديد للمنهاج في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

